هشام بابا
دكتور في الحقوق
محام بهيئة المحامين بالرباط

بطلان إجراءات تحصيل الدين العمومي في ضوء الاجتهاد القضائي الإداري المغربي

دراسة تأصيلية وتحليلية لتطبيقات العمل القضائي في مجال إجراءات تحصيل الدين العمومي

الطبعة الأولى 2024

فهرس

مقدمة 7
الباب الأول : المنحى الشكلي في بطلان إجراءات تحصيل الدين العمومي في الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 29
الفصل الأول: تكريس الإجتهاد القضائي للمنحى الشكلي في بطلان الإجراءات التمهيدية للتحصيل 33
المبحث الأول : تجليات المنحى الشكلي في بطلان مسطرة الإشعار بدون صائر 33
المطلب الأول: المحددات القانونية للإشعار بدون صائر 35
الفقرة الأولى: شكليات ومضمون الإشعار بدون صائر 35
الفقرة الثانية : إرسال وتقييد الإشعار بدون صائر 37
المطلب الثاني: المحددات القضائية للإشعار بدون صائر 41
الفقرة الأولى: وجوب سلوك مسطرة آخر إشعار بدون صائر قبل مباشرة إجراءات التحصيل 41
الفقرة الثانية: ضرورة ثبوت التبليغ القانوني للإشعار بدون صائر 43
المبحث الثاني: تجليات المنحى الشكلي في بطلان مسطرة الإنذار 48
المطلب الأول: شروط وشكليات الإنذار كمحدد للبطلان 48
الفقرة الأولى: وجوب احترام الأجل القانوني قبل سلوك مسطرة الإنذار 49
الفقرة الثانية : البيانات الواجب توفرها في الإنذار 50
المطلب الثاني : إجراءات تبليغ الإنذار كمحدد للبطلان 52
الفقرة الأولى : الطرق العادية لتبليغ الإنذار 52
الفقرة الثانية : الطرق غير العادية لتبليغ الإنذار 57

الفصل الثاني: تكريس الاجتهاد القضائي الإداري للمنحى الشكلي في بطلان الإجراءات التنفيذية 63
المبحث الأول : المنحى الشكلي في بطلان إجراءات الحجز والبيع 63
المطلب الأول: بطلان إجراءات الحجز على المنقولات وبيعها 64
الفقرة الأولى: القواعد الضابطة للحجز على المنقولات وبيعها 65
أولا: القواعد الضابطة للحجز على المنقولات 66
ثانيا: عوراض الحجز 69
ثالثا: القواعد الضابطة لبيع المنقولات 79
الفقرة الثانية: حالات الحجز الخاصة 90
أولا: الحجز على السفن 90
ثانيا: الحجز على العربات 94
ثالثا: الحجز على الأصل التجاري 96
المطلب الثاني : بطلان إجراءات الحجز والرهن على العقارات وبيعها 111
الفقرة الأولى: ضوابط الحجز التحفظي على العقار 112
الفقرة الثانية: بطلان إجراءات تحويل الحجز التحفظي إلى تنفيذي 116
الفقرة الثالثة : بطلان إجراءات الرهن الرسمي 125
المبحث الثاني: المنحى الشكلي في بطلان مسطرة إشعار الغير الحائز 132
المطلب الأول: محدودية النص القانوني في تنظيم إشعار للغير الحائز 136
الفقرة الأولى: شكليات الإشعار للغير الحائز 137
الفقرة الثانية: إشكالية تبليغ إشعار للغير الحائز 141
المطلب الثاني: مدى إلزامية احترام تدرج إجراءات التحصيل في الإشعار للغير الحائز 145

الفقرة الأولى: المنحى القضائي القاضي بخضوع الإشعار للغير الحائز لمبدأ تدرج إجراءات التحصيل 146
الفقرة الثانية: المنحى القضائي القاضي بعدم خضوع إشعار للغير الحائز لتدرج إجراءات التحصيل 149
خاتمة الباب الأول 153
الباب الثاني: نحو التقليص من حدة المنحى الشكلي في بطلان إجراءات تحصيل الدين العمومي 155
الفصل الأول : ضرورة التمييز بين الخرق الجوهري وغير الجوهري في بطلان إجراءات التحصيل 159
المبحث الأول : الخرق الجوهري في بطلان إجراءات تحصيل الدين العمومي 159
المطلب الأول: الخرق الجوهري في الإجراءات التمهيدية للتحصيل 160
الفقرة الأولى: الخرق الجوهري في مسطرة الإشعار بدون صائر 160
الفقرة الثانية : الخرق الجوهري في مسطرة الإنذار 164
المطلب الثاني: الخرق الجوهري في الإجراءات التنفيذية للتحصيل 169
الفقرة الأولى : الخرق الجوهري في مسطرة الحجز والبيع 169
أولا: خرق الإجراءات السابقة للحجز والبيع 170
ثانيا: خرق الإجراءات المرتبطة بتحقيق الحجز 173
الفقرة الثانية: الخرق الجوهري في مسطرة تحقيق الرهن 181
المبحث الثاني: الخرق غير الجوهري في بطلان إجراءات التحصيل 187
المطلب الأول: الخرق غير الجوهري في الإجراءات التمهيدية للتحصيل 187
الفقرة الأولى: الخرق غير الجوهري في مسطرة الإشعار بدون صائر 187
الفقرة الثانية : الخرق غير الجوهري في مسطرة الإنذار 189
المطلب الثاني: الخرق غير الجوهري في الإجراءات التنفيذية للتحصيل 194

الفقرة الأولى : الخرق غير الجوهري في مسطرة الحجز والبيع 195
الفقرة الثانية: الخرق غير الجوهري في مسطرة الإشعار للغير الحائز 200
الفصل الثاني: تغليب القاضي لفكرة المصلحة العامة كمحدد لبطلان إجراءات التحصيل 205
المبحث الأول : رفع مدة التقادم وتكريس لا بطلان إلا بنص 205
المطلب الأول: رفع مدة التقادم 206
الفقرة الأولى : خصوصية التقادم في مدونة تحصيل الديون العمومية 208
الفقرة الثانية: رفع مدة التقادم في مجال تحصيل الديون العمومية 227
المطلب الثاني: تكريس مبدأ لا بطلان إلا بنص 230
الفقرة الأولى : مبدأ لا بطلان إلا بنص : المفهوم والضوابط 230
الفقرة الثانية: التكريس القضائي لمبدأ لا بطلان إلا بنص 234
المبحث الثاني : تكريس القضاء الإداري لمبدأ: "لا إعفاء إلا بنص" 238
المطلب الأول: نطاق قاعدة لا إعفاء إلا بنص 239
الفقرة الأولى: مجالات الإعفاء الضريبي 240
الفقرة الثانية: آثار عدم تقييد الإعفاء الضريبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية 245
المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في إعمال قاعدة: "لا إعفاء إلا بنص" 249
الفقرة الأولى: تكريس القضاء الإداري لمبدأ قانونية الإعفاء 250
الفقرة الثانية: الحد من ظاهرة التهرب الضريبي 267
خاتمة الباب الثاني 278
خاتمة عامة 281
لائحة المراجع 285
فهرس 313

صدر للمؤلف

مكتبة دار السلام

الثمن : 100 درهم

9 789920 519229

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr